التصحيح النموذجي لمقياس المالية العامة

السنة الثالثة قانون عام

الجـــواب الأول(06 نقط)

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن كل من النفقات والايرادات تكون في وثيقة واحدة، وكذلك لا يمكن تخصيص إيراد عام لتغطية نفقة معين. والاستثناءات التي ترد على هذه القاعدة: (1 نقطة)

1- الميزانيات الخاصة: حيث تخصص الدولة في حالة الازمة والحروب تخصيص ميزانية معينة مستقلة عن الميزانية العامة للدولة ولا تتكرر بصفة دورية.

2- الميزانيات الملحقة: وهي ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، وهي ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة ولكن لا تتمتع بالشخصية المعنوية.

3- الميزانيات المستقلة: وهي ميزانيات مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية.

4- الحسابات الخاصة للخزينة: الاصل ان حسابات الخاصة للخزينة اي ارادات منها هو اراد عام واي نفقة منها هي نفقة عامة، لكن الاستثناء الذي يرد عليها انه في بعض الحالات قد تدخل بعض المداخيل للخزينة العامة ولا يمكن اعتبارها ايراد عام وكذلك قد تنفق بعض النقاقات لا يمكن اعتبارها نفقة معينة، مثل القروض الاستهلاكية التي تقدمها الادارة للموظفين، وان هذا الحساب لا يمكن فتحه الا بموجب قانون ينظمها

الجواب الثاني (06 نقط)

للنافقات العامة آثار اقتصادية على الانتاج الوطني والاستهلاك والدخل والتوزيع.

1- **آثار النافقات العامة على التوزيع الوطني:** إن تأثير الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني يتم بطريقتين:

الطريقة الأولى :تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة كبيرة من تمويل هذا الإنفاق فتعتبر هذه العملية نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

الطريقة الثانية :استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات المخصصة لهم كإعانات البطالة....

2- **آثار النافقات العامة على الانتاج الوطني:** يعرف الانتاج الوطني بأنه مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية تقدر بسنة، و نميز في آثار الإنفاق على الإنتاج بين آثار تكون في المدى القصير وآثار تكون في المدى الطويل.

بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق، فالإنفاق على الوظائف التقليدية كالدفاع الخارجي وبسط الأمن الداخلي واقامة العدالة يؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأن الأمن أساس أي استثمار، فالدولة غير آمنة لا يمكن للمستثمرين أن يخاطروا بحياتهم وأملاكهم ومن ثم تقل الاستثمارات مما يعيق العملية الإنتاجية في البلد.

3-**آثار النافقات العامة على الاستهلاك الوطني**: للنفقات العامة تأثير على الاستهلاك وذلك من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وللنفقات العامة على الاستهلاك صورتان:

أ-شراء الدولة للسلع الاستهلاكية :ومعنى هذا أن الدولة تقوم بشراء سلع أو القيام

بخدمات ضرورية لسير المرافق العمومية .كنفقات صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالأثاث اللازمة للمصالح الحكومية، أو الخدمات التي تؤديها الدولة للعاملين لديها كالإسكان والإطعام...، وغيرها، ويرى البعض أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأف ا رد إلى الدولة، فبدلا من أن تقدم الدولة للأف ا رد زيادة في مرتباتهم لزيادة استهلاكهم تقوم هي بهذا الإنفاق مما يؤدي هذا الاستهلاك بطريق غير مباشر.

ب- :توزيع الدولة للدخول :عندما تؤدي الدولة للأفراد في صورة مرتبات وأجور

ومعاشات فإن النسبة الكبيرة من هذه النفقات يخصصها الأف ا رد في الاستهلاك، وتعتبر هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه الأف ا رد من خدمات وأعمال فتؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

4-آثار النافقات العامة على الاسعار:

يمكن للدولة أن تؤثر على الأسعار رغم أن القاعدة العامة للأسعار هي العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة يتم من خلال سياستها في الإنفاق العام، وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية.

ويترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، ومثالها أن تشجع زراعة القمح فتعمد إلى استصلاح الأراضي وتوفير الأسمدة وتشجيع الفلاحين بهدف زيادة الإنتاج فإن ذلك ي زيد في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض سعر القمح .أما إذا كان الإنفاق العام موجه إلى المجالات الاستهلاكية فهذا يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ومثالها أن تدفع الدولة للأفراد مرتبات عالية الهدف منها تشجيعهم على الاستهلاك.

الجواب الثالث:

أوجـه الاختلاف والتشابه بين العناصر التالية:(08نقاط) .

1- أن كل من الدومين العام والخاص هما مصادر للإرادات العامة للدولة، أم اوجه الاختلاف هو ان الدومين العام يخضع للقانون العام ويسعى لتحقيق المصلحة العامة أما الدومين الخاص فهو يخضع للقانون الخاص ويسعى لتحقيق المصلحة الخاصة.

2- أن كل من الضرائب والرسوم هما مصادر للإرادات العامة، أما اوجه الاختلاف هو ان الضرائب يدفعها الفرد بدون مقابل باعتباره فردا في المجتمع، أما الرسوم فالفرد مخير في دفها وان دفعها تكون بمقابل.

3- أن كل من الضريبة المباشرة وغير مباشرة هما مصادر للإرادات العامة للدولة، أما أوجه الاختلاف بينهما هو أن الضريبة المباشرة هي تلك الضريبة التي تفرض على واقعة وجود عناصر الثروة من دخل و أ رس مال وهي ثقيلة على المكلفين بها ، أما الضرائب الغير مباشرة هي ضريبة تفرض على وقائع تمثل إنفاقا أو تداولا لعناصر الثروة، وهي سهلة على المكلفين بها الى درجة ان المستهل يؤديها دون ان يشعر بها مثل الرسم على القيمة المضافة.

4- كل من الرقابة الداخلية والخارجية للميزانية العامة للدولة هي تأتي بعد المصادقة على الميزانية من طرف رئيس الجمهورية، وهي تابعة للسلطة التشريعية، أما أوجه الاختلاف فالرقابة الداخيلة فهي الرقابة التي تقوم بها قسم التدقيق وقسم المتابعة بالوحدة، وكذلك رقابة وزارة المالية هي رقابة

داخلية باعتبارها المسؤولة عن أعمال الميزانية من اعداد وتنفيذ ورقابة، أما الرقابة الخارجية هي التي تقوم بها الاجهزة الخارجية كالرقابة التشريعية التي تقوم بها البرلمان بغرفتيه، و من طرف مجلس المحاسبة وبعض الوزرات كوزارة التخطيط

5- النفقات التحويلية هي وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة والغرض منها هو إعادة توزيع الدخل أو الثروة بحث تأخذ المال من البعض وتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتتمثل في مختلف المساعدات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، التأمين ضد البطالة، والتأمين ضد الشيخوخة والمساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها، والإعانات الخيرية والإعانات الثقافية...إلخ.